

١٠١٩
٢٧/١/٥

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الشؤون البلدية والقروية
نشرة اخبارية شهرية

العدد الاول السنة الاولى كانون الثاني ١٩٦٧

— المقدمة —

هذه النشرة انشئت لخدمة المواطن الاردني عن طريق خدمة المجالس البلدية والقروية ، وهي تعالج المواضيع الادارية والمالية والقانونية والفنية التي تهتم هذه المجالس بشكل عام . كما تتناول بالبحث في مقالات قصيرة مواضيع اخرى لها علاقة باعمال الوزارة وتلك المجالس وتحتوي على انباء المشاريع التي تقوم الوزارة او المجالس البلدية والقروية بتنفيذها . وبذلك فهي عمل اعلامي يهدف الى تنشيط الهمم ومضاعفة الانتاج وزيادة الدخل .

فالى جميع العاملين في مجال الخدمة المدنية والمجالات الحيوية الاخرى نقدم هذا الصيغ والتمنيات الصغير واملنا كبير بتقديم احسن الخدمات من اجل تحقيق اهداف امتنا العظيمة مسترشدين بقول صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامم

— معلومات عامة —
— الوزارة —

١ — بلية مجموع المجالس القروية المحدثه ثمانين مجلسا بالاضافة الى سبعين مجلسا كانت موجودة في السابق ، والعمل يسير تماما نحو تأسيس المزيد من هذه المجالس وسوف يشمل كل قرية يزيد عدد سكانها عن ثمانماية نسمة .

٢ — تقوم الوزارة حاليا باجراء دراسات للأساليب الادارية المتبعه فيها بخية تطويرها .

٣ - انتهت دائرة التنظيم في الوزارة عن اعداد مخططات تنظيمية وتعد يليق
الى ٣٣ بلدية وفريية .

٤ - بلغ مجموع القروض الممنوحة للبلديات في المملكة من قبل صندوق قسرو
البلديات منذ تأسيسه عام ١٩٥٧ ولغاية الآن مبلغ (٣٠١٨٧٨٥) ديناراً
وقد استعملت هذه القروض جميعها لمشروعات المياه والكهرباء والابنية
والاستثمارات والدراسات والتنظيم والمراقب العامة .

- مقال النشرة -

اهمية التنظيم

كل مكان مأهول في العالم يحتاج الى مخطط تنظيمي لتحديد
الاستثمارات المختلفة للارتز كما ينظم التوسعات المرتقبه في المستقبل
ويعتبر هذا العمل من اصعب الاعمال لما يرافقه - عادة - من اختلافات
بين المصالح الخاصة لكل فرد من الافراد من جهة والمصالح العامة
من جهة اخرى .

ان الجهة المسؤولة عن اعمال التنظيم هي دائرة تنظيم المدن والقري
في وزارة الشؤون البلدية والتروية وهي دائرة حديثة قامت بانجازات تباينة
بالنسبة لعمرها فهي تحاول ان تسبق الزمان في حركتها وحيويتها وعملها
الدائب في تنظيم مناطق جديدة .

وقد صدر قانون تنظيم المدن والقري والابنية (قانون مؤقت رقم
٧٩ لسنة ١٩٦٦) فوضح سلطات تنظيم المدن وتشكيلاتها . وقد ورد في
الباب الرابعة من الفصل الاول من هذا القانون ما يلي : -

- أ - تعيين استعمال جميع الاراضي في المملكة لاحسن وجه من وجوه المصلحة العامة
- ب - ان يكون استعمال تنظيم جميع الاراضي منسجماً مع مخطط التنظيم الاقتصادي
والحكومي .
- ج - ان يكون تنظيم كافة المدن والقري متشجياً مع سياسة الحكومة الاجتماعية
والتطور في المجتمع والنهوض به .

د - مراتبة لجنة تنظيم المدن المدلية واللوائية ولجان تنظيم المدن المشتركة وتوجيهها وتقديم النصح لها والتأكد من ان اعمالها وقراراتها متفقة مع القانون .

هـ - اعلان مناطق تنظيم المدن والقرى وتوسيعها والغاءها بتوصية من مجلس التنظيم الاعلى .

من هنا تتضح اهمية التنظيم اذ انه العامل الاساسي في تطور ونمو وتوسع كل بلد نحو الحياة الافضل وهو امر لا بد منه وضروري لكل مدينة وقرية في اردننا العزيز لانه يعطينا قدما حضاريا اكثر ويساهم بدفعنا خطوات بعيدة الى الامام .

ولذا فان الواجب يتنضي على سكان كل مدينة وقرية ان يتفهموا واغيات واهداف التنظيم تنهما تاما باعتباره الاساس الذي نبني عليه جميع الاعمال الهندسية الأخرى وان يتعاونوا مع الدائرة المختصة في سبيل تقديم احسن الخدمات لكافة المواطنين .

انبياء عامرة

١ - قامت بلدية مادبا بخرس (٥٠٠) فخرسه على جوانب الشوارع الرئيسية وهذه العملية هي بداية لخرس جميع جوانب شوارع المدينة باشارة الزينة .

٢ - اصبح معظم الفقراء الذي تشتت عليه بلدية اريحا يتقدم (٦٠٠) وجبة للاطفال يوميا .

٣ - انجزت بلدية اريحا تعبيد وترقيت اكثر من الف متر مربع من شوارع البلدة .

٤ - بلدية المفرق تعمل بجهد ونشاط على االتهار منتزه المدينة الى حيز الوجود وسوف يكلف هذا المشروع مبلغ عشرة الاف دينار .